

وقضي بينهم بالتشريك ولذلك تلب باليمية
وبالجزية وبالجمارية ايضا ولو كان بدل
الأم جدت لم يختلف الحكم ولو كان ولد
الأم واحدا لم تكن مشاركة لعدم الاستعانة

باب الجد والاختوة

وبندي الأن بما أوردناه في الجد والاختوة أو وعدنا
فالق نحو ما قولنا سهواً واجمع حواشي الكمال

اقول شرع في بيان حكم الجد والاختوة لانه وعد
به فيما مر بقوله وحكمه وحكمهم سيأتي مكل
البيان في الحالات والمراد بالاختوة الجنس ليشمل
الاخ الواحد والاكثر ذكره كان له أو أنثى من
الابوين ومنه الاب دون الاختوة من الأم

لانهم يسقطون بالجد كما تقدم في باب

الحجب وأشار بقوله فالح نحو ما قول

السمعنا الاخر للاهتمام بمعرفة تفصيل

احوال واحكامه لانها من المهمات قال
وأعلم بان الجد والاحوال كما بينت على التوالي

بقاسم

يقاسم الاخوة فربما اذا لم يعد القسم عليه بالاداء
فتارة ياخذ ثلثا كاملا وهو ان كان بالقسمة عدنانا
ان لم يكن هناك ذوا سهام فاقنع بايضا جعنا سنة قائم
وتاسرة ياخذ ثلث الباقي بعد ذوا الف ووضو الارزاق
هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك بلزاجة
وتارة ياخذ سدس المال ما ليس عندنا في الجاهل
اقول للجد مع الاخوة اربعة احوال حال يقاسم
قربها الاخوة وجوبها ليقض له فيها ثلث المال
وحال يقض له فيها ثلث الباقي بعد الفروض
وحال يقض له فيها سدس المال في قاسم
الاختوة كاي منهما ان لم تنقصه المقاسمة عن
الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معه صاحب
فرض فان كان معه صاحب فرض قاسم الاخوة
ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي او سدس
جميع المال ان كان معه صاحب فرض وهذا
هو المراد بقوله اذا لم يعد القسم عليه الاذي
بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض